

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

يوليو 2019

يتضمن هذا التقرير، في القسم الخاص بالتطورات الاقتصادية المحلية، ملخصاً لنتائج تقرير وحدة البحوث الاقتصادية (IEU) بمجلة "الايكونومست" البريطانية، عن دولة الكويت. وتطورات السوق العقاري للربع الثاني من عام 2019، وآخر تحديث لميزان المدفوعات للربع الأول 2019. ثم ملخصاً لسلوك سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية خلال شهر يوليو العام الجاري، وأهم المؤشرات النقدية وتغيرها بين شهري مايو ويونيو من نفس العام، وتطورات مؤشرات سوق الأوراق المالية والتداولات قطاعياً، وتطورات معدل التضخم لشهر يونيو، ومعدلات التغير شهرياً وسنوياً. ثم يتم التطرق إلى أهم التطورات النفطية العالمية والإقليمية وكذلك إنتاج وسعر البرميل في حالة دولة الكويت.

وتضمن تقرير مجلة "الايكونومست" عن دولة الكويت، والصادر حديثاً، من الناحية الاقتصادية، تغطية لتطورات السياسة المالية، والنقدية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم، والقطاع الخارجي. وفي مجال السياسة المالية يشير إلى انخفاض عجز الميزانية عام 2018 ليصل إلى (0.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، بفعل تحسّن أسعار النفط (71.1 دولار/ برميل كمتوسط عام 2018). إلا أن ذلك قد لا يستمر عام 2019 لتوقّع انخفاض هذا السعر، كمتوسط، عام 2019 إلى (67.7 دولار/برميل). الأمر الذي سيوسع العجز (3.4%) من الناتج، حسب توقعات المجلة. مع التوقع بمساهمة إيرادات ضريبة القيمة المضافة، في حالة فرضها، وعوائد الخصخصة (الخطوط الجوية الكويتية) في تقليل العجز. وإذا ما انخفضت هذه الإيرادات يمكن أن ينخفض العجز إلى (1.9%) من الناتج عام 2021/2020. مع تحوّل العجز إلى فائض (0.4% من الناتج) عام (2024/2023).

مع استمرار السياسة النقدية الحالية المتبعة والقائمة على فك ارتباط تطورات سعر الفائدة مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (لازال في الحالة الكويتية 3%، رغم خفضه أمريكياً بنحو 0.25%). أما تطورات النمو الاقتصادي فإن القطاع النفطي لازال المهيم. وأن مساهمة المنطقة المقسومة مع المملكة العربية السعودية لم يبدأ بالتأثير قبل إبريل 2020 (موعد انتهاء اتفاق أوبك لخفض الإنتاج). وتعتقد المجلة بأن معدل النمو غير النفطي سيتحسن (خلال الفترة 2021 – 2023) بسبب الانتهاء من مشروعات البنية الأساسية، ويصل إلى (3.2%). علماً بأن معدل النمو الحقيقي لدولة الكويت وقبل عام 2018 إلى (1.2%) ويتوقع أن يصل إلى (2.4%) عام 2019، وإلى (2.7%) عام 2020. كما أن الدولة تمتلك مصدّات مالية ضخمة تدعم الإنفاق الاستثماري. الأمر الذي سيساهم، أيضاً، في دعم النمو غير النفطي. مع أهمية توفر الإطار المؤسسي الملائم لدعم هذا النمو. ويستدرك تقرير المجلة بأنه رغم هدف تنويع مصادر الدخل إلا أن استثمارات القطاع النفطي لازالت مرتفعة خلال فترة التنبؤ (2019 – 2023).

أما عن سلوك التضخم، يعتقد تقرير المجلة باحتمال الارتفاع البطيء عام 2019 (0.9%) مقارنة مع عام 2018 (0.6%) بسبب انتعاش النمو الائتماني خلال النصف الثاني من عام 2019. إلا أن انخفاض أسعار السلع الغذائية دولياً، خلال النصف الثاني من عام 2019، سيعوّض الارتفاع النسبي بالتضخم، عام 2019. إلا أن هذه الأسعار ستعاود الارتفاع لاحقاً. ومن العوامل الأخرى التي ستؤثر على معدل التضخم، باتجاه الارتفاع، انتعاش سوق السكن، وانتعاش الطلب المحلي. وبالمقابل فإن ارتفاع قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار، واليورو، ستساعد في كبح تكلفة الواردات، ومن ثم تكبح التضخم نسبياً.

وأخيراً، يرى تقرير "الايكونومست" بأن القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) لازال معتمداً على النفط وسيستمر الأمر كذلك خلال فترة التنبؤ (2019 – 2023). وأن فائض الحساب الجاري سينخفض عام 2019 إلى (26.4%) من الناتج بسبب الالتزام بخفض الإنتاج النفطي، واحتمال خفض آخر للفائض (23.7% من الناتج) عام 2020 بسبب توقع انخفاض أسعار النفط. مع عودة الاستقرار (26.1%) كمتوسط خلال الفترة (2021 – 2023).

وضمن التطورات الاقتصادية المحلية يشير تقرير شهر يوليو 2019 إلى تطور السوق العقاري في النصف الثاني من عام 2019، اعتماداً على تقرير بنك الكويت الدولي. حيث تم تقدير المبيعات (عقود + وكالات) خلال هذا الربع بحوالي (1.88) مليار دينار، وارتفاع (11%) عن الربع المناظر عام 2018. وارتفاع عدد الصفقات المسجلة بنحو (19%)، على أساس سنوي، لتصل إلى (3539) صفقة. ويقود تحسن السوق العقاري كل من قطاع السكن، والقطاع التجاري، وبمعدل نمو (24%) و(21%) لكل منهما على التوالي.

وتهتم التطورات الاقتصادية المحلية بآخر تطورات ميزان المدفوعات الكويتي في الربع الأول لعام 2019، والصادر من بنك الكويت المركزي. وكان أفضل أداء بين الربع الرابع 2018، والربع الأول 2019 هو في حالة الحساب الأساسي (عوائد الاستثمار) والذي حقق رصيده نمواً، وكذلك رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي، والحساب الجاري (حساب تجاري + حساب أساسي + حساب ثانوي). إلا أن معدلات نمو أرصدة حسابات رأس المال (تحويلات رأسمالية)، والثانوي (تحويلات جارية)، والمالي (استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر)، شهدت معدل نمو سالب. أما على أداء ميزان المدفوعات سنوياً، بين الربع الأول 2018 والربع الأول 2019، فقد شهد الحساب الأساسي فقط معدل نمو موجب، مع معدل نمو سالب لبقية الحسابات.

واهتمت التطورات الاقتصادية المحلية بنتائج تقرير وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز" الصادر في يوليو 2019 عن دولة الكويت. واستمرت الوكالة بتصنيف الكويت عند (AA)، والنظرة المستقبلية المستقرة. وحددت مواطن القوة في: ارتفاع قيمة المصدات المالية، وارتفاع قيمة الأصول الحكومية/ الناتج، وتوقع ارتفاع دخل الحكومة من الاستثمارات، وتوقع ارتفاع أسعار النفط، واستمرار حالة الفائض بالحساب الجاري، وقوة القطاع المصرفي. أما مواطن الضعف فهي: تواضع نتائج الإصلاح الاقتصادي، وعدم وضوح الإطار الزمني لتطبيق الإصلاح، والضعف المؤسسي، وتركز الصادرات. مع احتمال تخفيض التصنيف الائتماني إذا استمرت أسعار النفط بالانخفاض وما يترتب على ذلك من انخفاض في الاحتياطي.

ثم اهتمت التطورات الاقتصادية المحلية بتقرير الاستقرار المالي بدولة الكويت لعام 2018. وهو أحد أشكال الإفصاح عن وضع هذا الاستقرار. وأشار التقرير إلى نمو الأصول المصرفية (43%) عام 2018 بفعل نمو الائتمان للقطاع الخاص. وارتفاع طلبات القروض الموجهة للبنوك (بعد عدم تحديد قانون الدين العام)، مع اتجاه الودائع المصرفية للتباطؤ (لعام 2018)، وتراجع الودائع من الخارج. ورغم ذلك لازال التمويل المتاح في حالة جيدة (66% من الودائع هي ودايع لأجل). كما تطورت جودة الأصول تطوراً ملموساً، ووصل معدل القروض المتعثرة إلى (1.6%) من إجمالي القروض، وهي من أقل النسب مقارنة بقبل الأزمة المالية لعام 2008، بسبب ارتفاع نسبة تغطية القروض (254%).

كما انخفض رصيد الدين العام إلى (3.5) مليار دينار عام 2018 لعدم إصدار سندات جديدة منذ أكتوبر 2017. كما شهد الدينار الكويتي، خلال عام 2018، تراجع أمام الدولار الأمريكي (بنسبة 0.5%)، وأمام الين (بنسبة 2.6%)، والاسترليني (0.5%)، واليورو (3.6%). كما سجلت البورصة عام 2018، أرباحاً، مع إقفال مؤشر السوق العام بأرباح (5.2%)، ومؤشر السوق الأول بأرباح (9.9%)، مع خسائر المؤشر الرئيسي (الشركات الصغيرة والمتوسطة) بنسبة (1.9%).

وشهدت نظم المدفوعات والتسويات تطوراً، على شكل: أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع، والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة. وسجلت هذه الآليات معد نمو عام 2018 بلغ، تبعاً: (2.6%) و (14.3%) و (58.1%).

وشملت التطورات الاقتصادية المحلية سلوك سعر صرف الدينار مقابل أهم ثلاث عملات دولية خلال شهر يوليو. وهنا ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنحو (0.26%)، وانخفض مقابل اليورو بنسبة (-1.4%)، وانخفض مقابل الاسترليني بنسبة (-4%).

أما في مجال تطورات عدد من المؤشرات النقدية بين شهري مايو ويونيو 2019، فقد ارتفع العرض النقدي (M2) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (1.9%)، وكذلك ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية (2.5%) ونفس الاتجاه لودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية (9.0%). وشهد الاحتياطي الرسمي، وهو مؤشر جديد تمت إضافته إلى المؤشرات التي يصدرها بنك الكويت المركزي، انخفاضاً بنسبة (3.7%) تعود أساساً إلى انخفاض أحد مكونات الاحتياطي، بنفس النسبة، وهو العملة والودائع. أما بقية مكونات الاحتياطي (الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي) فقد اتسمت بالثبات. وارتفعت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً ملحوظاً (6%) متمركزة في إقراض قطاع التشييد (نسبة ارتفاع 90%)، والتجارة (40%)، والصناعة (34%). مع انخفاض الائتمان الموجه للنفط والغاز (-59.3%)، والزراعة والصيد (-39.3%). مع ارتفاع الإصدار الجديد من السندات والتورق بنسبة (104%) لأجل ثلاث أشهر، والانخفاض بنسبة (63.1%) لمدة ستة أشهر، والاستقرار لأجل سنة. وذلك في ظل استقرار أسعار الفائدة على الودائع لأجل.

أما التطورات المحلية المرتبطة بِسوق الأوراق المالية فقد سجّلت المؤشرات الثلاث مكاسب في نهاية شهر يوليو. حيث ارتفع المؤشر الأول بنسبة (5.7%)، والرئيسي بنحو (2.4%)، والعام (4.8%). وذلك في ظل تحقيق الشركات المعلنة (64 من ضمن 174 شركة) أرباحاً تقدر بنحو (813.2) مليون دينار. مع تركيز التداولات القطاعية "كمياً" في "الخدمات المالية"، ثم "البنوك". وتركز "القيمة" في "البنوك"، ثم "الخدمات المالية".

بعد ذلك اهتمت التطورات المحلية بمعدل التضخم المعلن لشهر يونيو 2019. حيث ارتفع هذا المعدل، على أساس شهري، بنحو (0.53%)، وعلى أساس سنوي بنحو (1.06%). مع تركيز التضخم، على أساس شهري، في النقل، ثم الترفيه والثقافة، ثم الاتصالات، والتعليم، والصحة. أما على أساس سنوي فتركز في الاتصالات، ثم النقل، ثم الترفيه والثقافة، ثم التعليم، ثم الصحة.

بعد ذلك انتقل اهتمام التقرير إلى التطورات النفطية. وبعد عرض تطورات إنتاج وأسعار أوبك، والعوامل المؤثرة في السعر النفطي: النمو العالمي، والطلب والعرض العالمي، تمت الإشارة إلى تطور الإنتاج الكويتي الذي وصل إلى (2.690) مليون برميل/ يوم في يونيو، وبانخفاض عن شهر مايو البالغ (2.710) مليون برميل/ يوم. أما سعر برميل النفط الكويتي المصدر فقد وصل شهر يونيو إلى (62.58) دولار/ برميل مقارنة مع (70.07) دولار/ يوم في شهر مايو السابق. مع اتجاه مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للارتفاع. مع ارتفاع الإنتاج الأمريكي من النفط الخام لشهر يونيو ليصل إلى (12.204) مليون برميل/ يوم. وكذلك شهد عدد حفارات الآبار ارتفاعاً، على المستوى الدولي بنحو (39) حفارة، خلال شهر يونيو 2019، حصة أوبك الصافية منها (2) حفارة، والبقية (37) حفارة للدول غير الأعضاء في أوبك.

ثم انتقل التقرير إلى بعض التطورات الاقتصادية الخليجية، وفيها: تطورات الميزانية العامة السعودية للربع الثاني 2019، والتي عاودت حالة العجز، بعد تحقيق فائض في النصف الأول من 2019. مع ارتفاع الإنفاق (35.2%) على أساس ربعي، مع نمو الإيرادات العام بنحو (6.2%)، ربعياً، أيضاً.

ثم اهتمت التطورات الخليجية بأفاق الاقتصاد الخليجي 2020/2019 الصادر من بنك الكويت الوطني، حيث يتوقع أن ينخفض معدل النمو الحقيقي، على مستوى مجموعة بلدان المجلس، إلى (1.7%) عام 2019، بعد أن وصل إلى (2.1%) عام 2018 (فعلياً). وذلك يعود لمعدل نمو القطاع النفطي السلبي. مع اعتقاد بتحسّن معدل النمو غير النفطي لعام 2019 ليصل إلى (2.9%)، مقارنة مع (2.7%) عام 2018. وانخفاض معدل التضخم (-0.7%) لعام 2019 بعد أن كان (2.4%) عام 2018. وتدهور عجز الميزانية إلى (-4.3%) من الناتج عام 2019 بعد أن كان (-3.6%) من الناتج عام 2018.

ثم انتقل التقرير إلى القسم الثالث، والخاص بالتطورات الاقتصادية العالمية. وهنا أشار إلى تقرير "معهد ماكينزي" حول الصين والعالم. والخلاصة أن الاقتصادي الصيني أصبح يمثل الاقتصاد

الأول عالمياً باستخدام سعر صرف القوة الشرائية (PPP) Purchasing Power Parity. إلا أن الاقتصاد الصيني لم يندمج بالكامل مع الاقتصاد الدولي. ووفقاً للرقم القياسي لمعهد ماكينزي لدرجة التعرّض للاقتصاد العالمي يفوق اعتماد الاقتصاد الصيني على العالم نظيره اعتماد العالم على الاقتصاد الصيني. ويعتبر اختراق الشركات المتعددة الجنسية للسوق الصيني أكبر من الاختراق الصيني لأسواق هذه الشركات. إلا أن هناك منافسة صينية قوية ضد الشركات الأجنبية. فمن ضمن (30) فئة استهلاكية تسيطر الشركات المتعددة الجنسية على (11) فقط.

بعد ذلك يشير التقرير، ضمن التطورات الاقتصادية العالمية، إلى أهم تطورات الاقتصاد الأمريكي، والاتحاد الأوروبي. وعلى مستوى الاقتصاد الأمريكي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً في الربع الثاني لعام 2019، وفقاً للتقدير "المتقدم"، بلغ (2.1%) مستمدة أساساً من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق العام، مع مساهمة سلبية للواردات، والصادرات، والاستثمار الثابت غير السكني والسكني. أما معدل البطالة الأمريكي فقد شهد معدلاً لشهر يوليو 2019 بلغ (3.7%) للمناطق الحضرية، وارتفاع بعدد العاملين بنحو (164) ألف.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدل موسمياً، في الربع الثاني لعام 2019، بمنطقة اليورو، بنحو (0.2%)، وفي المجموعة الأوروبية (EU28) بنفس النسبة. مع وصول معدل التضخم بمنطقة اليورو، خلال يوليو 2019، إلى (1.3%) متركزة في أسعار الأغذية والمشروبات الروحية والتبغ، ثم الخدمات.

وتطرق التقرير، أخيراً، ضمن التطورات الاقتصادية العالمية، إلى تحديث صندوق النقد الدولي لمستجدات الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2019. وأكد التحديث على استمرار ضعف نمو الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى تخفيض معدل النمو بنحو (0.1%) عن التوقعات الصادرة في تقرير إبريل 2019. وعن بلدان مجلس التعاون (التي تقع ضمن إقليم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان) فهناك اتجاه لانخفاض معدل النمو بهذا الإقليم بنحو (0.5%) عن الوارد في تقرير إبريل 2019.